

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

## السياسة والاعلام.. الاستقطاب والخلافات الحادة تعيق استقلال الاعلام

ففي ظرف سياسي واقتصادي كظرف العراق الجديد، سيبدو الحديث عن اعلام مستقل ضرباً من ضروب الارادات العزلاء او الاعلام المجردة التي لا تملك ما تصارع به في طبة صراع ضارٍ

يريدون ان يكونوا مستقلين. هنا تبدو الازادة مفيدة لكن المفيد ايضا ان ننتبه الى ان مفهوم الاعلام المستقل او الحايدي بات هو الآخر عرضة لتشكك الكثيرين ويبدو الازادة الاعلامي في مناطق مختلفة من العالم، يقدم البراهين الاكثر وضوحاً في اثناء الازمات والحروب على استخدامه المنحاز غير المستقل وغير المحايد.. لكن النضج المهني والتقني وحده (الى جانب قوة النفوذ والانتشار) الذي يغلف الانحياز ويبعد الشبهات عن مدى استقلال كبريات المؤسسات الاعلامية في العالم.

ان مفهوم المهنية والاداء المهني يمكن ان يكون المفهوم الاكثر واقعية في موازاة مفهوم الحياد والاستقلال. وهو ما يسعى الكثير من الاعلاميين الحريصين على استقلالهم وكرامتهم المهنية التي الحرص عليه من خلال الالتزام بما يعرف بالمعايير المهنية للمهنة الاعلامية. وسيكون تكريس هذا الحرص وترصينه ودعمه بالخبرات هو العمل الاكثر جدوى راهنا في الاقل على صعيد التجربة العراقية. وهو عمل لا يرتقي بما يعرف بالاعلام المستقل وحده، وانما ايضا بالاعلام الحربي الذي يتطور وترصن وينتشر كلما اقترب في ادائه من الالتزام بالمعايير المهنية التي تعمل على خلق بيئة ممكنة لاداء مهني يحترم المستهلك الاعلامي ويلتزم بصداقة المعلومات ويتيح المجال لكبير قدر ممكن للجدل وتفاعل الرأي.

المعاملات اليومية.. في مثل هذه الظروف يكون الاعلام اسهل واهم المجالات الواجب اختراقها لتكريس الولاء والتعبير عن الازادة. لا يصنع اعلام مستقل من دون استقلال مالي. ولا يتوفر هذا الاستقلال من دون مردودات ربحية تتأتى بشكل اساس من مردودات العرض ومن اجور بيع المساحات الاعلانية. ولا يعرض المتوفر من كليهما في العراق (العرض واجور بيع الاعلان) امكانية نشوء اكتفاء مالي يضمن للوسيلة الاعلامية استقلالها. لا توجد وسيلة اعلام واحدة تستوي كلفتها من مردودات عرضها التجاري، لا توجد ايضا شركة توزيع حقيقية، ولا توجد سوق اعلانية تيسر امكانية سد النقص الحاصل جراء كساد سوق العرض التجاري، وتطرح شحة الاعلان مشكلة اخرى تتعلق بصميم نزاهة العمل الاعلامي، قبل استقلاليته وحرية، حين تمنع الوسيلة الاعلامية عن كل ما يسىء ويخدش السمعة التجارية للمعلن في اخبارها وتقاريرها خصوصا اذا كان المعلن من عيار شركة (عراقنا) للاتصالات التي نجحت في ان تصمت الكثير من وسائل الاعلام المستفيدة من اعلاناتها من الكثير من السوء الذي رافق اداء الشركة في العراق خصوصا في سنتيه الاوليين. وفي مواجهة هذا النصف الفراغ من الكأس، هناك نصفه الاخر الملائم. هناك اعلاميون مستقلون، او

وبالتأكيد، فان الازادة المجردة لصنع اعلام مستقل لا تكفي وحدها في الوصول الى هذه الصناعة. مثلما ان شعار الاستقلالية الذي يرفعه الكثير من وسائل الاعلام الناشئة في العراق لا يكفي للتعبير عن صدقية استقلالها.. لقد رفع شعار (صحيفة يومية أو اسبوعية سياسية مستقلة) على اكثر من صحيفة حزبية، برغم ان الصفة الحزبية لا تضير الصحيفة بشيء، ما دام وجود صحافة للحزب والجماعات المختلفة هي من سمات الحياة الديمقراطية، وبالتالي فهي (أي صحافة الاحزاب) تعبير عن حراك سياسي واجتماعي لن تقوم الديمقراطية به دونه. لا تكفي الازادة المجردة، ولا الادعاء بالاستقلال يكفي لظهور اعلام مستقل ذلك ان هذا الظهور منوط بعوامل اساسية منها: لا يصنع اعلام حر (والحرية شرط الاستقلال الاول) من دون سياسيين احرار، اراديين يعرضونهم للمحمل الحر للاعلام، وتجرحهم مرارات هذه الحرية. لا يصنع اعلام مستقل في ظروف تكون فيها الاستقطابات باختلاف هوياتها السياسية او الطائفية او القومية او حتى الفكرية بالدرجة الحادة التي يفرضها رهن معقد يجري فيه التنزاع بالدم في الاضطراب على السلطة وفرض الازادات في اسلوب تصريف الاختلاف ونمط ادارة الحكم ولا ينتهي في



عبد الزهرة زكي  
شاعر وإعلامي

لم نرث من الماضي المندرج اذ اية مؤسسة اعلامية مستقلة. لكن ادعاءات الحاضر في توفير بيئة مناسبة لميلاد اعلام مستقل، تندحر هي الاخرى (أو تتراجع) امام ارادات ومتطلبات كثيرة، هي نتاج الاشكال الفظة لادارة الصراعات السياسية والامنية والاقتصادية في دولة تريد ان تبني مؤسساتها المحطمة. كان الاهتمام في ما مضى، ينصرف الى استقلال الاعلام عن السلطات الحكومية حصراً، غير ان قوى المجتمع الاخرى باختلاف تصنيفاتها، تبدو الان، هي المتنافس الاكبر من اجل الهيمنة على الاعلام والاستحواذ عليه. لقد تراجع الدور المؤسسي الحكومي الذي يدير وينظم ويوجه الاعلام، لكن الادوار الاخرى لقوى المجتمع المختلفة في تقدم مستمر لاشغال الفراغ الحكومي في هذا المجال.

الماضي السياسي القريب، بطبيعته الشمولية المألوفة المطلقة للجهز الاعلامي وكذلك الحاضر المضطرب، بطبيعته القاسية في تصريف الاختلاف والاصطراع لا يسمحا بفرصة، وبيداية حقيقية لعمل اعلامي مستقل بشكل فائض لا يقدم أية امثلة يمكن التأسيس عليها. لقد عمدت السلطات المتعاقبة منذ بواكير ستينيات القرن الماضي الى ايقاف النمو المتعثر لمؤسسات اعلامية مستقلة. كانت تظهر وتختفي، تحت ضغط السياسة والمال، طوال عقود القرن الماضي الاولى. وكان قرار تأسيس الاعلام واحتكار العمل الاعلامي لمصلحة الحكومة عام ١٩٦٩ هو المناسبة الاخيرة للاجهاز على مؤسسات العمل الاعلامي المستقل.

## الثقافة الدخيلة.. بين الإشكالية والإيجاب

تفاوتت درجات الاستيعاب والفهم عند الناس بتفاوت ادراكهم ووعيهم لما يتيهم من ثقافات وافدة او مستوردة، حتى الثقافة الام التي تعتبر ثقافة وطنية او اصيلة هي الاخرى تخضع لنفس اسباب التقييم والتلقي فيمكن لهذه الثقافة ان تصبح مفيدة وغير فاعلة في المجتمع بفعل اشغال الكثير من الناس بامور اخرى تخضع لمصالحهم الشخصية او المعيشية وعند ذلك تبقى الثقافة الوطنية اذا صح التعبير تخص فئة من الناس يتعاملون معها وبها من اجل نشر الوعي والفاضة في اوساط الكثير ممن لم يتعاملوا معها على اساس الفهم والتقبل والاكتساب، كما ان تلك الاجواء السلبية يمكن ان تساهم في تقبل ثقافات بديلة لا تعتمد على الوعي والادراك.

بيث الوعي الثقافي الذي يتماشي مع قيم الافراد ومعتقداتهم وتقرّب بين ما اخذه الافراد من ثقافات من طرق غير شرعية وبين الثقافة الام التي تنمي لدى الافراد شعورا بحب الوطن والارض والقيم المحيطة التي تحاكي الانسان بصفته قيمة سامية المتبع بالسهوات والاهواء فقط.

٣- نفض الغبار عن المصادر الثقافية التي كتبها عبقروا الثقافة والفكر ومحاولاة احياها من جديد عن طريق اعادة كتابتها بطرق سهلة ومفهومة تتيح للافراد قراءتها والاطلاع عليها والاستفادة من تجارب كاتبها لانها تعطي المنحة والقوة في التصدي لجميع الثقافات الهدامة التي تريد للانسان ان يعيش من دون ان يكون له هدف ساميا يناضل من اجل تحقيقه

٤- تخصيص فضائيات تعنى بالجناب الثقافي والقيمي وتساعد في تعميق الثقافة الاصلية في عقول الافراد وتزويدهم بما يمكن ان يساعدهم في وقوفهم بوجه الثقافات السلبية التي تصدر بين الحين والاخر الى بلادنا

٥- كسر الحواجز وكشف النقاب عن المناقضات والاختلافات بين الثقافات الام والثقافة الدخيلة بشفاافية ومصداقية تتيح للافراد معرفة الغث من السمين من الثقافة واطلاعهم على اجزات الثقافة الام وقوة

٦- نفض الغبار عن الديمومتها؟ وفي الاخر لا يمكن للثقافة الام ان تبقى معزولة عن الافراد لا يعرفون عنها شيئا ويكتفون بالتعامل مع شكلها وبمظهرها من دون الفوص في حثياتها ومعرفتها على حقيقتها لان في ذلك وحدة وتماسك قوة بقاءها وديمومتها وكثيرا في الافراد والجمتمع على حد سواء؟

خلفها كوسيلة للتحضر او التمدن الذي يبعد الافراد عن حالات الفشل او الهروب من الواقع المر الذي تعيشه الشعوب الفقيرة وخصوصا تلك التي ابلت بالحروب والجماعة والدكتاتوريات البيغضه؟ وحتى تستطيع تقييم ما يمكن الاستفادة منه من الثقافات الدخيلة علينا فاننا يجب ان نستوعب حاجتنا منها من خلال معرفة مكانم الضعف فيها وملفها بما يناسبها من الثقافات خصوصا في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والاستفادة من الوقوف على مميزاتها ومخاطباتها من ثقافات اخرى يمكن ان يساهم ويسهل طرق معيشتهم وحياتهم لا ان نقلدهم فيما لا تغير بتغير عادات وتقاليد غربية على مجتمعاتنا الشرقية كما ان تربيتها وخلقنا وقيمنا السماوية التي نؤمن بها تسمح لنا ان ننتفع على الاخرين وناخذ منهم ما ينفعنا في حياتنا من علم وتجربة تخدم الانسانية وتصيرها في خدمتها وليس ان نتمسك بالقشور والمظاهر الخادعة التي لا تبني بلادنا ولا تساهم في تطورنا ورفقنا لا نها سرعان ما باعتبارها من الظروف والاشخاص وان نحاول ان نكون على علم لما نريده عن طريق الاستفادة من كل ما هو نافع ومفيد؟

طرق بث الثقافة الاصلية

١- التعريف بالهوية الثقافية الام ومن اين تستمد قوتها وديمومتها فان التعريف بها في اي مجتمع تسهل للافراد التعامل معها باعتبارها قيام حية وحيوية تفرض نفسها على الآخرين لا فيها وجودهم وكيانهم واسمهم.

٢- تخصيص مؤسسات تعنى

مصالح كبيرة في البلدان وخصوصا تلك البلدان التي يكون اقتصادها هابطا او فقيرا،ولا غريبة في ذلك لانها تملك اقتصادا كبيرا وميزانية ضخمة تستطيع ان تؤمن لها كل ما تريد من مشاريع ثقافية يمكن ان تصدرها بنفس القوة التي تصدر فيها شركاتها الاستثمارية والمالية الاخرى وبذلك تضمن لها ثقافة تسوقها الى الآخرين تحت مسميات كثيرة واستعارة احيانا كمؤسسات خيرية او مدنية او انسانية تحمل بين جنابها الثقافة التي تريد ان تبنيها في الآخرين؟

٤- تقبل المضيف او استدرجه:- من اهم الاسباب التي تعطي سببا للتبني هي قبول الافراد لهذه الثقافة او تلك لانها تارة تماشى ميولهم الجنسية او العاطفية واخرى تحاكي تلك المدنية المفقودة في بلدان العالم الثالث مثلا مع ان الاستفادة من بعض الثقافات البنائة التي يمكن ان تساهم في تطور الافراد والمجتمعات التي تتأثر بها هي حالة صحية ويجابية يكون فيها اقتباس المفاهيم والممارسات العلمية والعملية امرا جيدا ومحمودا لانه يصب في الاخر في مصلحة البلد المضيف لهذه الثقافة اما الاستدرج فهو في الغالب اصطناع الازمات في البلدان من اجل تدخل القوى الكبرى في مقادير المجتمعات وبالتالي دخول ثقافة اخرى تحل مكان الثقافة الاصلية وتحاول ان تطمسها او توثر عليها تأثيرا سينا يحاول ان يرسل رسالة الى الافراد الذين هم في الاصل لديهم حساسية او شعور بالنقص من الثقافة الاصلية فيجلبون في الثقافة البديلة او الدخيلة مايبضون انهم يملؤن الفراغ القيمي او الثقافي من خلال التناغم مع الثقافة الدخيلة والا ختباء

الزخزين الكبير من المناقضات التي يعيشها المجتمع لم توفر ثقافة الى الان يمكن ان تنهض جزءا منها بهم الى حيث صنع الهوية الوطنية؟

٢- التمويل:- يعتبر التمويل عنصرا اساسيا في تسويق ثقافات دخيلة يكون فيها عنصر المال دافعا وحافزا في نشر الافكار والثقافات التي تحمل من المسال والمنح والامتيازات التي توفرها الدول الكبيرة لتسويق افكارها وثقافتها وعاداتها الى الدول التي تنفق الى المال والانتاج فتاتي هذه الاموال اليها جالبة معها حركات التبشير والنوادي والشركات التي تدخل الافراد في منظوماتها التعليمية والجامعية مثل انشاء الجامعات التي تحمل اسم الدول الكبرى في البلدان الفقيرة والتي تسوق الثقافة البديلة بين ابناءها باعتبار ان ذلك مكملا لاسباب التحضر والانطلاق فتنشأ اجيال تمارس ثقافات لا دخل لها بالثقافة الام التي تربي عليها الابناء والاباء ولا مانع ان نأخذ من تلك الثقافات ما ينفعنا في حياتنا من معرفة اسباب التطور والتكنولوجيا الحديثة والتعرف عليها ومزاولة النشاطات التي تساهم في رفع قدراتنا الذهنية والعملية، لا ان نتعلم القشور من الثقافات ونترك المعرفة وما من شأنه ان يرفع من مستوانا التعليمي والمنهجي؟

٣- العولمة:- وهي نظام اقتصادي بحث لكن سرعان ما استحوذ على بقية الانظمة الاخرى وخصوصا الثقافية منها وهي تصدير ثقافة الولايات المتحدة الامريكية بعد استفادها بالقطبية التي كان يشاركتها فيها الاتحاد السوفيتي سابق هذا الامر الذي جعلها تتبنى العالمية في جميع ما يخصها ويضمن لها

للتبني والممارسة فينتج عن ذلك بونا شاسعا بين الافراد وتلك الثقافة التي وجدا وافتسهم جزءا منها بفعل المحيط او المؤثر الذي يترك بصماته الواضحة على تفكيرهم وطريقة تلقيهم للكثير من المفاهيم الجاهزة التي لا تحتاج الى مدمات لكي تستحوذ على ادراكهم ووعيهم؟

اسباب رواج الثقافات الدخيلة

١- الازمة:- وهو وسيلة جاهزة لترويج الكثير من الافكار والممارسات التي لا تحسب على الثقافة الام من خلال المواضيع والنسوق والبرامج التي تروج لافكار وافدة او مستوردة تجعل منا طريقة للخلص من الثقافات الموروثة تحت شعارات عده منها ان كل تلك الثقافات الاصلية هي ثقافات قديمة وبالية ولا تصلح لهذا العصر وانها عاجزة عن تلبية متطلبات الافراد او الناس وغير متمدنة ولم تستطع النهوض بمهمتها وهي اعطاء الافراد الحرية الكاملة في ان يمارسوا جميع ما يحلمون به من اباحية الى سلطة الاسرة على افرادها التي عدم وجود الرقيب الذي يتدخل في منع الافراد من مزاولة الكثير من السلوكيات التي توفرها الثقافة المستوردة وهي اى اجهزة الاعلام تسلط الضوء على السلوكيات والممارسات التي نجحت الثقافة الدخيلة في زرعها بين ابناءها فينتج عن هذا حالة انفصام جمعي لدى ثقافات بين ان يزيح عن كاهله جميع العادات والتقاليد الموروثة عن الثقافة الام الى التحرر منها باعتبارها قيودا واغلال لا يمكن ان يستمر معها فينشأ صراع ذاتي وسرعان ما ترجع كفة الثقافة الدخيلة على الثقافة الام لان

الاعلام المستقل

الاعلام المستقل

الاعلام المستقل

الاعلام المستقل

الاعلام المستقل

### السوق الخليجية المشتركة والأمل المرجو

شاعر وأعلامي  
كاتب أردنيا / أمريكا

منذ قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، أي منذ ٢٦ عاماً والدعوة إلى الوحدة السياسية في الخليج وخارج الخليج في العالم العربي قائمة، ولكن هذه الوحدة لم تتحقق لأسباب يطول شرحها في هذا المجال، ولقيل جدا من الباحثين السياسيين من نادی بالوحدة الاقتصادية كطريق صحيح وسليم إلى الوحدة السياسية. في زمن أصبحت فيه وحدة الرغيف أقوى من وحدة السيف، ووحدة السوق أقوى من وحدة القصور.

طريقاً إلى الوحدة يمر صم الجيوب قبل التصور

لقد أدرك الخليجيون أخيراً أهمية الوحدة الاقتصادية، عندما نظروا إلى الوحدة الأوروبية القائمة، والتي جرى العمل لها طوال خمسين سنة مضت، في حين تحققت هذه الوحدة – السوق الخليجية المشتركة – الآن بعد ربع قرن تقريباً، وبوتيرة أسرع من الوحدة الأوروبية، وذلك لوجود قواسم مشتركة بين التقديرات التي تم الوعد بتحقيقها في عام ٢٠١٠ برغم ملاحظات سلبية عليها، من قبل بعض الباحثين والمتخصصين الاقتصاديين، فالدخل إلى كل هذا لم يكن الوحدة السياسية أو وحدة القصور، ولكنهي الوحدة الاقتصادية ووحدة الجيوب، التي تحققت أخيراً.

إعلان الدوحة التاريخي

جاء إعلان الدوحة للسوق الخليجية المشتركة يقول لنا: لقد اعتمدت السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية، بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في المجالات الاقتصادية كافة، وعلى وجه الخصوص ما يلي:

- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- ممارسة المهن والحرف.
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي والتقاعد.
- تملك العقار.
- تنقل رؤوس الأموال.
- المعاملة الضريبية.
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- التنقل والاقامة.

وتهدف السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيئي والأجنبي، وتعميم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

العالم والعقل صما والقوة الحقيقة

لقد استطاعت الأمم في التاريخ البشري القديم والحديث، أن تحقق النهضة والتقدم الحضاري الواسع من خلال عاملين أساسيين هما: توفر المال، وتوفر المستوى العالي للعقل البشري في المجالات كافة. فلا المال وحده ينفذ تحقيق ذلك، ولا المستوى العالي للعقل البشري وحده ينفذ أيضاً تحقيق ذلك. والشاعر أحمد شوقي أدرك هذه الحقيقة التاريخية، وقال:

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم  
لم يبن ملك على جهل وإقلال

ولو أردنا ان نضرب مثيلين واضحين من التاريخ الحديث على ذلك، لما وجدنا اصغر من المثال الأمريكي والمثال البريطاني. فأمريكا كان لديها ثروة هائلة قبل بدء الهجرة الأوروبية إليها، وقبل نزوح العقول الأوروبية إلى أمريكا في القرن السابع عشر، ويرغم هذه الثروة الهائلة التي لا تزال باقية حتى الآن، إلا ان أمريكا لم تحقق العظمة والقوة والسلطة التي تملكها الآن إلا عندما توفر لديها عامل العلم والعقل.

كذلك الحال بالنسبة لبريطانيا، فبريطانيا لم تحقق إمبراطوريتها التي كانت لا تقبى عنها الشمس إلا عندما خرجت الى الهند والعالم العربي وافريقيا ونشرت استثمارها ونهت شروات الأمم. فقد كان لديها العقل البريطاني الرفيع المستوى المتمثل في ذلك الوقت بالملكة العظيمة اليزابيث تيودور (١٥٣٣-١٦٠٣) التي وصفت بانها اعقل امرأة في التاريخ، والتي كانت تعدت كل من يمارس السحر بموجب قانون سنته في عام ١٥٢٢ واعلن بموجب ٨١ سحرة وساحرا، وكانت جامعتها اكسفورد وكامبرج في ذلك الوقت قد انشلتا. كما تمثل العقل الانجليزي الرفيع في تلك الفترة بالفكر توماس مور (١٤٧٨-١٥٣٥) صاحب "المدينة الفاضلة"، وفرينسيس بيكون (١٥٦١-١٦٢١) الذي كان من اكبر العقول وأنشطها في أوروبا. كما ظهر من العلماء العظام في بريطانيا في هذه الفترة روبرت هوك ومكتشف الجيلة، وكريستيان هويجنس مكتشف قانون القوة المركزية الطاردة، ووليم جيلبرت الفيزيائي والطبيب والعالم الفلكي وغيرهم. وظهر شكسبير ١٥١٤-١٦١٦ في هذه الفترة. ولكن كل هذا لم يؤهل بريطانيا لان تصبح قوة عظمى في القرن التاسع عشر إلا عندما ملكت مال وشروات المستمرات.

عشر المستفيد الآن من الشرقات المشتركة؟

من المستفيد من السوق الخليجية المشتركة؟

الجميع يجيب بصوت واحد: أبناء الخليج أولاً، والعرب أجمعون من بعدهم.

فهل هذا صحيح؟

لو تأملنا في قرارات السوق الخليجية المشتركة بسرعة، لوجدنا ان هذه السوق تخدم – على المدى القصير وليس على المدى الطويل – رجال الأعمال أكثر مما تخدم المواطنين أنفسهم، ولا تعلم إلى متى سيتم هذا المدى القصير.

فرجال الأعمال الخليجين سوف يسعون أعمالهم وتجارتهم، ويزيدون من أرباحهم بموجب قوانين السوق الخليجية المشتركة. فبدلاً من أن يكون الوكيل السعودي –مثالاً لا حصراً – وكيلاً لشركة غربية أو شرقية في السعودية فقط، يصبح وكيلاً لهذه الشركة في كافة دول الخليج. وبدلاً من أن تتفاوض شركة شرقية أو غربية لتسويق منتج ما في البحرين ثم تنتقل إلى باقي دول الخليج للتفاوض مع تجار آخرين في هذه البلدان، فهي تتفاوض مع تاجر في البحرين ليكون وكيلاً لها في دول الخليج كافة وهكذا. فالقرارات التي اتخذتها القمة الخليجية في الدوحة بشأن السوق الخليجية المشتركة، كمزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، و تملك العقار، وتنقل رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية، كلها لمصلحة رجال الأعمال بالدرجة الأولى.